

مشروع أطروحة الدكتوراه

تخصص: قانون جنائي وعلوم جنائية.

اسم الباحثة: إشراق بن الذيب، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة برج بوعريريج، الجزائر.

عنوان الأطروحة:

أزمة العدالة الجنائية وتحول الدعوى العمومية نحو الحق في سرعة الإجراءات في ظل قانون الإجراءات الجزائية الجزائري 14-25.

الوصف العام للأطروحة:

إن التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية وحتى السياسية في السنوات الأخيرة، فرضت على العدالة الجنائية تحولا عميقا في مسار الدعوى العمومية، أدى هذه التحول إلى ظهور ما يسمى بـ " أزمة العدالة الجنائية " والتي تظهر جليا في تضخم عدد القضايا، بطء الفصل فيها وتراكمها، ارتفاع تكاليف التقاضي، وتراجع ثقة الأفراد في فعالية النظام القضائي الجنائي. وللتصدي لهذه الأزمة، توجهت التشريعات الحديثة إلى تبني فلسفة جديدة تقوم على تكريس السرعة الإجرائية باعتبارها ضمانا من ضمانات نجاح العدالة القضائية وتحقيق الأمن القانوني.

وعلى غرار التشريعات المقارنة، تبني المشرع الجزائري هذه الفلسفة الإجرائية الحديثة والتي تمثل احد أهم مجالات الفلسفة الجنائية الحديثة، وهذا ما تجلى في عدة تعديلات للقوانين الجنائية سواء الموضوعية أو الإجرائية وخاصة بصدور قانون الإجراءات الجزائية الجديد 14-25.

هذا التحول الإجرائي لم يكن مجرد تعديل تقني للإجراءات الجزائية، بل مس جوهر الدعوى العمومية ذاتها. حيث انتقلت من نموذجها العادي القائم على التدرج الإجرائي الكامل و ضمانات المحاكمة الكلاسيكية التي تتسم بالبطء والطول والتعقيد، إلى نموذج أكثر مرونة يعتمد على التبسيط والاختصار والسرعة و حتى الرقمنة، كما كرس آليات العدالة التفاوضية

وآليات العدالة التصالحية ضمن إطار البدائل الإجرائية. وهذا ما أثار إشكاليات قانونية تتعلق بمدى الموازنة والتوفيق بين متطلبات السرعة وضمانات المحاكمة العادلة.

وتبرز أهمية الموضوع من كونه يعالج إشكالية معاصرة تقع في جوهر الإصلاحات الجنائية الحديثة خاصة مع تصاعد النداءات إلى تحديث العدالة وتخفيف العبء والضغط عن القضائي الجنائي.

كما تهدف الدراسة إلى تحليل الخلفيات الفكرية الفقهية والتشريعية لتحول الدعوى العمومية وبيان مدى تأثير السرعة الإجرائية على فلسفة العدالة الجنائية التقليدية.

إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى ساهمت المواجهة التشريعية لأزمة العدالة الجنائية، من خلال تبني تحول الدعوى العمومية، في الموازنة بين الحق في السرعة في الإجراءات والحق في محاكمة عادلة؟

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة، سنعتمد على المنهج الوصفي من خلال وصف ظاهرة أزمة العدالة الجنائية وتبيان مختلف مظاهر التحول الذي عرفته الدعوى العمومية في ظل الاتجاه نحو السرعة الإجرائية.

كما نعتمد على بعض أساليب المنهج التحليلي عبر تحليل النصوص القانونية وتحليل الإجراءات الحديثة المرتبطة بالدعوى لعمومية وكذا تفسير الآثار القانونية والعملية .

كما نعتمد المنهج المقارن بشكل مقتضب وذلك بعرض بعض التشريعات المقارنة التي تبنت السرعة الإجرائية في المجال الجنائي، وهذا بهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف لاستخلاص الحلول المنشودة.

خطة الأطروحة: نقسم دراستنا إلى بابين رئيسيين وأربعة فصول حيث:

الباب الأول: أزمة العدالة الجنائية وتحول الوظيفة الإجرائية للدعوى العمومية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لأزمة العدالة الجنائية.

المبحث الأول: ماهية أزمة العدالة الجنائية.

المطلب الأول: مفهوم أزمة العدالة الجنائية.

المطلب الثاني: مظاهر اختلال العدالة الجنائية بين البطء والتضخم الإجرائي.

المبحث الثاني: أسباب أزمة العدالة الجنائية وأثارها.

المطلب الأول: الأسباب التشريعية والمؤسسية لازمة العدالة الجنائية.

المطلب الثاني: آثار أزمة العدالة الجنائية على فعالية الدعوى العمومية والثقة القضائية.

الفصل الثاني: التحول الوظيفي للدعوى العمومية في السياسة الجنائية الحديثة

المبحث الأول: تطور فلسفة الدعوى العمومية

المطلب الأول: الدعوى العمومية بين المفهوم التقليدي والوظيفة الحديثة.

المطلب الثاني: تأثير السياسة الجنائية المعاصرة على طبيعة الدعوى العمومية

المبحث الثاني: التحول إلى منطق السرعة الإجرائية.

المطلب الأول: السرعة الإجرائية كخيار تشريعي حديث.

المطلب الثاني: مظاهر التحول نحو التبسيط والمرونة الإجرائية.

الباب الثاني: تكريس السرعة الإجرائية وانعكاساتها على ضمانات المحاكمة العادلة من عن طريق البدائل الإجرائية .

الفصل الأول: تكريس السرعة الإجرائية عن طريق البدائل الرضائية.

المبحث الأول: الأمر الجزائي في ظل قانون 14-24

المطلب الأول: مفهوم الأمر الجزائي.

المطلب الثاني: إجراءات الأمر الجزائي

المبحث الثاني: المثل بناءا على اعتراف مسبق بالذنب في ظل قانون 14-25

المطلب الأول: مفهوم المثل بناءا على اعتراف مسبق بالذنب .

المطلب الثاني: إجراءات المثل بناءا على اعتراف مسبق بالذنب .

الفصل الثاني: تكريس السرعة الإجرائية عن طريق البدائل التصالحية

المبحث الأول: التنبيه والصلح في ظل قانون 14-25

المطلب الأول: التنبيه.

المطلب الثاني: الصلح والمصالحة الجزائية.

المبحث الثاني: الوساطة الجزائية وإرجاء متابعة الشخص المعنوي في ظل قانون 14-25

المطلب الأول: الوساطة الجزائية.

المطلب الثاني: إرجاء متابعة الشخص المعنوي.

خاتمة:

تسعى هذه الأطروحة إلى تقديم دراسة في التحولات التي عرفتھا الدعوى العمومية في ظل أزمة العدالة الجنائية المعاصرة، من خلال إبراز انتقال العدالة الإجرائية من نموذجها التقليدي المرتكز على الشكلية والذي يقوم على طول الإجراءات وبطئها إلى نموذج جديد يقوم على السرعة

والاختصار والإيجاز والمرونة والفاعلية، كما يواجه هذا الأخير تحديات قانونية تتعلق بحماية الحقوق والحريات وضمانات المحاكمة العادلة، ومن هنا فإن الدراسة تسعى إلى الوصول إلى تصور قانوني متوازن يجعل من السرعة الإجرائية وسيلة لتطوير العدالة الجنائية محافظا على مختلف ضماناتها.